نحو اعتماد برامج اجتماعية واقتصادية للقوى والحركات الفلسطينية

د. أحمد أبو دية*

مقدمة

تشكل الأحزاب السياسية أحد أبرز متطلبات قيام البناء الديمقراطي في النظم السياسية، فهي تتنافس على الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات وطرح برامج تبين رؤاها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لهذه البرامج والوعود الانتخابية يختار الناخبون الحزب السياسي الذي يمثل تطلعاتهم ويعالج القضايا والمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم.

في الحالة الفلسطينية، حتمت الظروف التي عاشتها الثورة الفلسطينية - والوجود في المنفى في ظل نظم سياسية واجتماعية قائمة - تركيز الجهود على الصراع مع الاحتلال والعمل الكفاحي والسياسي في مقابل غياب أو ضعف الاهتمام بالجوانب الحياتية الأخرى الاقتصادية منها والاجتماعية.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، بقي الجانب السياسي - المتمثل بتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بالتحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة - مسيطراً على التوجهات الأساسية والبرامج الانتخابية للقوى والفصائل الفلسطينية خاصة المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. ففي الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت في ١٩٩٦ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وفي الانتخابات المحلية التي أجريت في الضفة الغربية في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠١٢ و٢٠١٧

* باحث، وأستاذ جامعي.

و٢٠٢١ و٢٠٢٢ برزت ظاهرة لافتة، وهي ضعف البرنامج الاجتماعي للقوى المشاركة في هذه الانتخابات وطغيان البعد السياسي على برامجها الانتخابية.

كذلك ساهم عدم إقرار قانون للأحزاب السياسية في فلسطين حتى تاريخه في ضعف اهتمام الحركات والقوى الفلسطينية في التصرف كأحزاب سياسية بما يشمل شروط ومتطلبات إقامة الحزب السياسي وتسجيله وتمويله وتحديد توجهاته وبرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بالنظر إلى التحولات التي شهدها النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية والتحول من مفهوم السلطة إلى الدولة وإجراء الانتخابات المحلية بشكل دوري على الأقل، أصبحت الحاجة ملحة لقيام القوى والحركات الفلسطينية بتطوير رؤاها وتوجهاتها نحو القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

من شـأن امتلاك القوى والحركات الفلسطينية برامج اجتماعية واقتصادية أن يحقق العديد من الأهداف منها:

١. تحديد رؤيتها وتوجهاتها نحو القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تشغل بال المجتمع الفلسطيني من مختلف الجوانب الصحية والتعليمية وقضايا العمل والبطالة والفقر والمرأة والطفل وذوي الإعاقة والنوع الاجتماعي والتنمية المستدامة...الخ.

٢. امتلاك هذه الحركات برامج اجتماعية واقتصادية سيشكل العمود الفقري لبرامجها الانتخابية في أي انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومحلية.

٣. فتح المجال للتنافس بين القوى والأحزاب السياسية باتجاه البحث عن طرق وأساليب لمعالجة قضايا المجتمع وتلبية احتياجاته.

٤. سيشكل أساسا لعمل الحكومات وإطارا لتقييم الحكومات ومتابعة أدائها.

منطلقات أساسية لاعتماد القوى والحركات الفلسطينية برنامجا اجتماعيا اقتصاديا:

قبل اعتماد القوى والحركات الفلسطينية برنامجا اجتماعيا اقتصاديا لا بد أن تستند إلى مجموعة من المنطلقات الأساسية، تراعي ما يلي:

١. إن تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني تعد أمرا ضروريا لتعزيز مقومات الصمود في وجه الاحتلال والاستيطان وتمكينه من الوصول إلى حقوقه في التحرر والاستقلال والتنمية.

٢. إن ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأبناء الشعب الفلسطيني يشكل أساسا لتطبيق قيم الديمقراطية وإقامة مبادئ سيادة القانون والتسامح والتعددية.

٣. سيقود ضمان الحقوق الأساسية للإنسان وتكافؤ الفرص للجماعات والأفراد دون تمييز إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الاستقرار والأمن والعدالة الاجتماعية لجميع

المواطنين.

٤. أهمية احترام كرامة الإنسان وحمايتها وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل والاعتراف بدور المـرأة في قيادة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التنمية والنضال الوطني.

٥. ضرورة التعامل مع قضايا ذوي الإعاقة على أسس حقوقية وكجزء من التنوع القائم في المجتمع الفلسطيني.

القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تتطلب من القوى السياسية تحديد رؤية تجاهها

إن إعداد القوى والحركات الفلسطينية واعتمادها برامج اجتماعية اقتصادية يتطلب تحديد موقف واضح تجاه مجموعة من القضايا التي تهم المجتمع الفلسطيني، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

أولاً: في الجانب الاقتصادي: ينبغي تحديد الموقف من التوجه الاقتصادي العام الذي يجب تبنيه، فهل يتم التوجه نحو بناء اقتصاد فلسطيني مقاوم هدفه تعزيز صمود المواطنين على الأرض في ضوء تبني الاحتلال سياسات تقوم على إدارة الصراع والضم الزاحف من خلال تصاعد الاستيطان ومصادرة الأراضي والسعي لتفريغها من أصحابها والتضييق عليهم، أم يتم الاستمرار في تبني سياسة الاقتصاد الحر وانفتاح الأسواق؟ أم اتباع سياسة الانفكاك التدريجي عن اقتصاد دولة الاحتلال؟ كما يقتضي تحديد القطاعات الاقتصادية التي يجب منحها الأولوية في الاهتمام، فهل ينصب الاهتمام على قطاع الزراعة لارتباطه بالأرض والصراع مع الاحتلال أم تعزيز قطاع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات باعتباره القطاع الذي يفتح الآفاق أمام الاقتصاد الفلسطيني عالميا أم قطاع الصناعات الإنتاجية التي يمكن أن تشكل بديلا عن الحاجة للسوق الإسرائيلية وبالتالي المساهمة في الانفكاك عنه؟

يشكل القطاع الخاص عنصرا مهما في أي برنامج اجتماعي اقتصادي، لذا ينبغي تحديد الموقف من شركات القطاع الخاص، وهل ينبغي إصلاح الوضع القائم لما يتضمنه من أبعاد احتكارية وعدم منافسة تمس حقوق المواطن في الحصول على خدمة جيدة بأسعار عادلة، وأهمية إصدار قوانين منح الامتياز ومنع الاحتكار، وتعزيز المنافسة؟ وكذلك الحال بالنسبة للتشريعات الضريبية وعدالتها وكيف ينبغي الموازنة بين تشجيع الاستثمار بتخفيض الضرائب على المستثمرين وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء الضريبية؟

ثانيا: في الجانب الاجتماعي: لا بد لأي برنامج حركي أو حزبي أن يجيب عن مجموعة كبيرة من التساؤلات المهمة في مختلف القطاعات وجوانب حياة المجتمع الفلسطيني من تعليم وصحة وحماية اجتماعية وحقوق المرأة ودور الشباب وشهداء وجرحى وأسرى، والثقافة

والفنون وذلك على النحو الآتي:

في قطاع التعليم تبرز أهمية تحديد مضامين المناهج المدرسية بما يخدم الرواية الوطنية ومواجهة الضغوط الساعية لتفريغ المناهج من هذه المضامين، كما لابد من تحديد الموقف من الحق في التعليم بمراحله كافة ونوعية التعليم وبرامجه التي ينبغي تبنيها التي تتواءم مع حاجة السوق لمعالجة حالة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي، والتوجه من تعليم الفتيات وتوفير متطلبات العملية التعليمية للمناطق المهمشة والمناطق المهددة بالاستيطان، وأخيرا ما هو المطلوب لضمان حقوق المعلم ورفع مكانته؟

في قطاع الرعاية الصحية، هناك العديد من الإشكاليات التي تتطلب وضع رؤية واضحة للتعامل معها من قبيل نوعية نظام التأمين الصحي الذي يجب تبنيه، والتوجهات المتعلقة بشراء الخدمة الصحية من الخارج أو توطينها في الداخل، وكيفية تعزيز الخدمات الصحية الشاملة لبعض الفئات كذوي الإعاقة والأماكن المهمشة والمناطق المهددة بالاستيطان.

أما في قطاع العمل والعمال، يتطلب تحديد الموقف تجاه السياسات الضرورية لضمان حقوق العمال وتوفير بيئة العمل وإجراءات السلامة العامة فيها، والحد الأدنى من الأجور وعمالة الأطفال، وبدائل العمل في المستوطنات خاصة للنساء، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وسياسات معالجة أزمة البطالة، وتطوير ودمقرطة الأطر والنقابات العمالية.

تمثل القدرة على توفير شبكة حماية اجتماعية شاملة عاملا حاسما في نجاح القوى السياسية أو فشلها في الحكم، لذا ينبغي أن تعنى القوى والحركات الفلسطينية بتحديد توجهاتها نحو توفير شبكة حماية اجتماعية لمعالجة قضايا الفقر والفقر المدقع وكيفية إيصال المساعدات لمستحقيها بشفافية، وموقفها من إقرار قانون ضمان اجتماعي عادل، وتوفير الحماية لذوي الإعاقة الخاصة.

في إطار تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تبرز أهمية تبني الحركات والقوى الفلسطينية في برامجها توجهات الشفافية وسياسة الانفتاح في قضايا الشأن العام، ودعم حق المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في المساءلة الاجتماعية للمسؤولين عن قراراتهم وأفعالهم، وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين واعتماد معيار الكفاءة في تولي الوظائف العامة والمناصب العليا، والتأكيد على استقلالية مؤسسات الرقابة العامة وهيئة مكافحة الفساد وقدرتها على فرض التدابير الوقائية التي تعزز نزاهة المؤسسات العامة؟

أما في ما يتعلق بالمرأة والنوع الاجتماعي، لا بد أن يتضمن البرنامج الاجتماعي للقوى والحركات الفلسطينية موقفا واضحا من أدوات

تحقيق المساواة للمرأة في المجتمع الفلسطيني وإزالة مختلف أشكال التمييز ضدها، وكيفية توفير بيئة قانونية وتشريعية وسياسات حامية للمرأة ومراعية لحقوقها، وتعزيز وجودها في المواقع القيادية ودورها في عملية صنع القرار.

وفي قطاع الشباب: تبرز الحاجة لتحديد التوجهات نحو دور الشباب في عملية صنع القرار وفي المواقع القيادية، وفي كيفية تحفيزهم نحو العمل التطوعي والمشاركة في خدمة المجتمع، ودعم مؤسساتهم والانفتاح عليها وإشراك ممثلي الشباب في معالجة قضاياهم، وتوفير الحيز المكاني اللازم للشباب للاستفادة من طاقاتهم.

يمثل الشهداء والجرحى والأسرى والمحررون قيمة عليا في المجتمع الفلسطيني وهـو ما يتطلب من القوى والحركات الفلسطينية أن تحدد في برامجها المطلوب لرعاية أسر الشهداء وضمان العيش الكريم لهم، وكيف يمكن إبقاء قضية الأسرى على سلم الأولويات باعتبارها احد الثوابت الوطنية، وحشد كل الدعم الممكن لقضيتهم وإبرازها في كل المحافل الدولية، وضمانات توفير حياة كريمة للأسرى والجرحى والمحررين وعائلاتهم وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية لذويهم، وتوفير التدريب والتأهيل المهني والتقني للأسرى المحررين ودمجهم في سوق العمل ودعم مشاريعهم الاقتصادية.

وفي قطاع الثقافة والفنون: لابد من تحديد التوجهات والسياسات التي يجب تبنيها لرعاية الثقافة والفنون والمؤسسات والمراكز الثقافية والفنية وتعزيز دورهـا في الحياة العامة والنضال الوطني، والإجراءات المطلوبة لتثبيت الرواية الوطنية ونشرها في مختلف المحافل ومواجهة كل محاولات طمسها.

خـــلاصـــة

يشكل البرنامج الحزبي في النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية مرتكزاً أساسياً للتنافس بين القوى السياسية على السلطة، فالصراع البرامجي هو محور الصراع السياسي في هذه الأنظمة، وهو البرنامج الحكومي للحزب الفائز في الانتخابات. وعلى الرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية لوجود الاحتلال الجاثم على الأرض وعدم التحرر منه بعد، ومحدودية دور السلطة الفلسطينية وعدم إجراء الانتخابات بشكل دوري، فإن وجود قوى وفصائل فلسطينية متعددة، وتنظيم انتخابات عامة ومحلية بين فترة وأخرى، وإعطاء القوى والفصائل الفلسطينية الأولوية لقضايا الصراع مع الاحتلال والقضايا السياسية في برامجها وتوجهاتها للجمهور على حساب القضايا والاحتياجات الأخرى للمواطنين يستدعي اهتمام هذه القوى بالإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ومحاولة وضع توجهات

وحلول لها في برامجها، وهذا يشكل أيضاً جانباً مهماً من جوانب تعزيز صمود المواطنين وبقائهم على أرضهم وقدرتهم على مواجهة السياسات الاستئصالية للاحتلال تجاههم.

بما أن حركة فتح قادت المشروع الوطني المتمثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية لتكون نواة الدولة الفلسطينية المستقلة، ونظراً لقوة حضور الحركة - إلى حد بعيد – في مفاصل هذه السلطة ومؤسساتها، فإن المسؤولية الملقاة على عاتق الحركة ينبغى ألا تتوقف عند اعتماد برنامج سياسي يحدد الثوابت والرؤية الوطنية الخاصة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وإنما لا بد أن يمتد ذلك أيضاً إلى إعداد واعتماد برنامج اجتماعي واقتصادي يحدد توجهات الحركة نحو القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الفلسطيني وأن يتضمن هذه البرنامج مواقف وإجابات واضحة تجاه هذه القضايا ليس فقط لدى قيادات الحركة وكوادرها وإنما أيضاً موجها لأي حكومة تمثل الحركة.